سياسة حكومة توماس بيلهام الداخلية في المجال الإداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٥٧-١٧٦٢

The internal policy of Thomas Pelham's government in the administrative, social and economic sphere ١٧٥٧-١٧٦٢

الباحث – محمد جبار سعدون العتابي أ.د– رحيم كاظم محمد الهاشمي
جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
mohammed.٧٩.ho.mo@gmail.com

الملخّص

عُدَّت تلك الحكومة من أكثر الحكومات شهرة في التاريخ البريطاني والتي اعطت، القوة والقدرة الفائقة إلى المجهود العسكري البريطاني لحرب السنوات السبع، مما أدى إلى تحويل حرب تم إدارتها بشكل غير كفؤ إلى صراع منتصر من أجل السيادة على العالم.

Abstract

That government was one of the most famous in British history that lent great power and capability to the British military effort of the Seven Years' War, turning an ineptly managed war into a victorious struggle for world supremacy.

الكلمات المفتاحية: السياسة الداخلية، ضريبة النافذة، توماس بيلهام، الكنيسة
Keywords: domestic politics, window tax, Thomas Pelham, church

المقدمة

شرع توماس بيلهام بممارسة مهامه في إدارة الخزانة بعد تحالفه مع وليام بيت، وادار توماس بيلهام، السياسة المالية بشكل رائع مما جعل الملك سعيدًا إذ امتلأت خزائن بريطانيا بالأموال، وأحيانًا أضاف توماس بيلهام بعض العناصر المفيدة إلى التخطيط للحرب نفسها لمدة عامين ونصف العام، قدم توماس بيلهام وبيت معًا إدارة كما وصفها والدغريف في مذكراته **"الكاملة والقوية والراسخة".**

كانت الوظيفة السياسية الرئيسية لتوماس بيلهام[١]، في الإدارة الجديدة رعاية المحسوبية والتعيينات، في المناصب وتوزيع الهدايا والمزايا وكان ذلك عمل أبدع فيه الاخير **(Langford,١٩٧٣,P٥٤)**، بشكل كبير من خلال نفوذه المحسوب في البرلمان ، وعلى عدد كبير من مسؤولي البلاط وأعطى الأولوية في توزيع المناصب لأصدقائه أو المقيمين في ساسيكس **(Langford,١٩٧٣,P٥٥)**، و على سبيل المثال تلقى جيمس يورك ابن اللورد المستشار هاردويك، تأكيدات بخلافة عميد وندسور [٢]، كما نال اللورد دوبلين ، عن طريق توماس بيلهام، منصب مستشارًا لدوقية لانكستر[٣]، ولاحقًا سفيرًا في البرتغال، وتم نقل الأسقف جيمس جونسون من كنيسة غلوستر إلى ابرشية ووستر، وترقية توماس سيكر[٤] إلى منصب رئيس اساقفة كانتربري[١] .

---

[١] توماس بيلهام(١٦٩٣–١٧٦٨) من رجال المال والسياسة ورث بارونية بيلهام من ابيه عام ١٧١٢ ، ودوقية نيوكاسيل من خاله جون هوليز، عد من اكثر الشخصيات البارزة في خدمة اسرة هانوفر الحاكمة ،كان له تأثير سياسي في عهد الملكين جورج الاول وجورج الثاني ،وكان وزير خارجية بريطانيا في عهد وزارات السير روبرت والبول وايرل ويلمنغتون، وهنري بيلهام، اصبح رئيس وزراء بريطانيا من (١٧٥٤–١٧٥٦) وعلى اثر النكسات الحربية التي لحقت ببريطانيا في بداية حرب السنوات السبع استقال من الوزارة عام ١٧٥٦،وبعد ثمانية اشهر ترأس الوزارة الثانية من (١٧٥٧–١٧٦٢) وفي ١٧٦٢ استقال من الوزارة . للمزيد ينظر: (Leonard,٢٠١٠, P٦٠)

[٢] عميد ويندسور: الزعيم الروحي في كنيسة القديس جورج في قلعة وندسور، والكنيسة تخضع للولاية القضائية المباشرة للملك تأسست كنيسة قلعة سانت جورج في الأصل في القرن الرابع عشر على يد الملك إدوارد الثالث وتوسعت على نطاق واسع في أواخر القرن الخامس عشر. وكانت مسرحًا للعديد من الخدمات الملكية وحفلات الزفاف، سيما في القرنين التاسع عشر والعشرين. للمزيد ينظر: (Roberts,١٩٤٧, P١٣)

[٣] مستشار دوقية لانكستر: منصب وزاري في حكومة المملكة المتحدة التي تضم كجزء من مهامها إدارة العقارات والإيجارات في لانكستر .للمزيد ينظر: (Roskell,١٩٥٩,P١)

[٤] توماس سيكر (١٦٩٣–١٧٦٨): ولد في سيبثورب، تلقى دراسته الأولية عام ١٦٩٩ في مدرسة رينشارد براون المجانية في تشيسترفيلد، ديربيشاير، في عام ١٧١٠، انتقل إلى لندن ودرس الهندسة، في لكاديمية غلوستر غادرها عام ١٧١٤ الى جامعة ليدن في هولندا ثم عاد الى لندن عام ١٧٢١ ليكمل دراسته العليا في كلية إكستر، أكسفورد، عين عام ١٧٢٧ قسيسا في كنيسة المقدسة الصليب، وعام ١٧٣٧ أصبح أسقف أكسفورد ثم عميدًا لكاتدرائية القديس بولس بلندن عام ١٧٥٠ وفي ٢١ نيسان ١٧٥٨ اصبح رئيس أساقفة كانتربري. للمزيد ينظر:

وفي السياق ذاته استخدم توماس بيلهام، سلطته لجعل نفسه اللورد ملازم ساسيكس[٢]، عند استقالة اللورد أبيرجافيني في عام ١٧٦٠، وبعيدًا عن مملكة إنجلترا نفسها ، كانت سلطة الدوق الفعالة في التعيين مؤثرة أيضًا ، كما تفاخر أمام وليام موراي، في عام ١٧٦٠ ، بمنح دوق بيدفورد ، اللورد الملازم في أيرلندا(Browning,١٩٧٥,P٢٦٢)، ومنح تعيينات لدوق ارغيل Argyle في اسكتلندا ، وصلت تأثيرات توماس بيلهام، في الترقيات حتى العائلة المالكة ففي العام نفسه، تقدم الأمير إدوارد ، اخ ولي العهد امير ويلز، بطلب إلى توماس بيلهام، للحصول على رتبة النبلاء، وتلقى واحدة دون استشارة شقيقه أمير ويلز(Browning,١٩٧٥,P٢٦٣) .

ومع الاعتبارات السياسية التي يجب مراعاتها، لم يكن وليام بيت[٣] غير مهتم بالرعاية كما زعم، وقدم توصيات الى توماس بيلهام، لم يكن من السهل تجاهلها بخصوص منح ترقيات ومناصب لأتباعه، حيث ارتقى وليام واربورتون إلى أسقفية غلوستر، وأصبح روبرت نوجنت، نائب لخزينة أيرلندا بناءً على طلب وليام بيت (Taylor and Pringle,١٨٣٨,P١٢٠) ، وواصل توماس بيلهام، ضغطه من أجل الحصول من الملك على وعد بتعيين ريتشارد غرنفيل ، كما سعى توماس بيلهام، إلى تعزيز نفوذه في مجلس الوزراء من خلال جلب اللورد وليام موراي (Taylor and Pringle,١٨٣٨,P١٢١).

لم تقتصر تدخلات توماس بيلهام، على الجانب المدني بل امتدت الى الجيش فقد حاول توماس بيلهام، التدخل في توزيع المناصب والترقيات للقوات المسلحة، لكن الملك منعه من ذلك،

(Encyclopedia Britannica,١٩١١, P٥٧٠).

[١]رئيس أساقفة كانتربري: كبير الأساقفة وزعيم رئيسي للكنيسة انكلترا، والرئيس الرمزي في جميع أنحاء العالم الأنجليكاني. للمزيد ينظر: (Brooks,١٩٨٤,pp٣-١٤).

[٢] اللورد ملازم: الممثل الشخصي لتاج البريطاني مسؤوليته تنظيم ميليشيا المقاطعة، وتم تعيين الملازمين لأول مرة في عدد من المقاطعات الانكليزية من قبل الملك هنري الثامن في اربعينيات القرن الخامس عشر لتكوين قوات لدفاع عن انكلترا من الهجوم الأسكتلندي او الفرنسي ويكون مدتها محدودة تحل عند زوال الخطر. للمزيد ينظر:

(Young,١٨٦٠, P٦)

[٣]وليام بيت (١٧٠٨-١٧٧٨) سياسي بريطاني دخل البرلمان في عام ١٧٣٥ ، كان من المعارضين لوزارة روبرت والبول، عيين نائباً لأمين خزانة الملك في ايرلندا عام ١٧٤٦، وكان له دوراً كبيراً في حرب السبع سنوات، أذ تولى =ادارة الشؤون العسكرية ونجح في تحقيق العديد من الانتصارات لصالح بريطانيا، عارض بت سياسة الملك جورج الثالث تجاه المستعمرات الامريكية استقال من الحكومة في عام ١٧٦١. للمزيد ينظر:

(The New Encyclopedia Britannica, P.١٠)

بحجة ان جهود بيلهام، كانت للتحضير لانتخابات العامة وانه سوف يتم تسهيلها بشكل كبير، إذا كان بإمكانه تقديم وعود للترقيات داخل الجيش (Reynolds,١٨٥٠,P١٢٠)، كان الملك غالبًا غير مرتاح لأن العديد من توصيات توماس جاءت من دائرة معارفه والمقربين، وهي ممارسة دافع وبرر عنها بشدة قائلا: "**ليس أسوأ لكونهم أصدقائي**"(Reynolds,١٨٥٠,P١٢١).

في الجانب التشريعي عارض توماس بيلهام، بشدة مشروع تعديل "**قانون امر المثول**"[١]، المقدم من قبل المدعي العام تشارلز برات، والذي طالب فيه توسيع المثول أمام المحكمة وفرض عقوبات على القضاة إذا رفضوا طلب الأمر، جاءت معارضة توماس، للقانون بعد ان سجل وليام موراي، ملاحظاته لتوماس بيلهام وهاردويك، على مشروع التعديل المدعوم من قبل بيت، الذي قرر التصويت عليه في مجلس العموم رغم معارضة توماس بيلهام (Holdsworth,١٩٧٧,P١١٩).

صوّت مجلس العموم على القانون في ٢٤ نيسان ١٧٥٨(Brown,١٩٧٨, P١٧٨)، وعرض في مجلس اللوردات اليوم الثاني واثناء المناقشات طرح هاردويك، رأيه قائلا:" **في الوقت الذي تريد فيه السلطة المدنية أقصى درجات الدعم سيكون من الخطأ تمرير مشروع القانون** "(Walpole,١٨٤٦,P١١)، وبتوجيه من توماس بيلهام، لمجلس اللوردات، رفض القانون في الثاني من حزيران ١٧٥٨ علق بيت، أثر رفض القانون قائلا: "**كان من دواعي الشرف أن أكون عضو مجلس عموم لمدينة لندن أكثر من كوني نظيرًا في مجلس اللوردات**"(Brown,١٩٧٨, P١٧٩).

اعطى توماس بيلهام، عام ١٧٥٨ موافقته على تفعيل قانون تنظيم الميليشيا الذي اقر قبل عام واحد[٢] ، داعما طلب بيت، من اجل احراز متطلبات النصر ، وهو الأول الذي تم تقديمه بعد

---

[١] قانون أمر المثول: صدر عن البرلمان في انكلترا في عهد الملك تشارلز الثاني عام مرر من قبل البرلمان والذي يتطلب من المحكمة فحص شرعية احتجاز السجين ومنع السجن غير القانوني أو التعسفي. للمزيد ينظر:

(Smith,٢٠٠٢, P٣١٤)

[٢] تراجعت فائدة الميليشيا كقوة عسكرية، ولم تكن كبيرة على الإطلاق ، حتى منتصف القرن الثامن عشر عندما تطلب الأمر إصلاحًا شاملاً و تم ذلك من خلال قوانين الميليشيات ١٧٥٧-١٧٦٢، التي مررت كرد فعل على تهديد الغزو الفرنسي خلال حرب السنوات السبع ،ظلت مسؤولية جمع وتنظيم القوة على مستوى المقاطعة ، ولكن تم توفير التمويل من قبل الحكومة المركزية، و تعيين الضباط من بين فئة الملاك و اختيار الرجال الاصحاء بالاقتراع الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ عامًا ، وتكون الخدمة لمدة ثلاث سنوات التي سرعان ما امتدت إلى خمس سنوات اما إذا كانوا يرغبون في عدم الخدمة ، فيمكنهم إما توفير بديل أو دفع غرامة قدرها عشرة جنيهات إسترليني. للمزيد ينظر:

(Western,١٩٦٥,P١٢٩)

الاتحاد السياسي للمليشيات الخصوم، الويك والتوري، اللذان قدما دعمهما الكبير للقانون (Middleton,٢٠٠٢,P٢٩)، وخشى البعض أنه قد يؤدي إلى فشل الوزارة، لكن توماس بيلهام، صوت لصالح القانون، وفي عام ١٧٦٠ أحبط محاولة لإنشاء ميليشيا اسكتلندية (Gould,١٩٩١,P٣٤٣)، وهي خطوة كان يعتقد أنها ترقى لتسليح اليعاقبة[١] رغم انه أُجبر على الاعتراف بالفائدة للمليشيا مع وجود الخطر الفرنسي الا انه لم يصوت على القانون (Gipson,١٩٥٠,P٢٦).

ويبدو ان موافقة توماس بيلهام، على قانون تنظيم المليشيا وانشاء، ميليشيا أسكتلندية جاءت تلبية لرغبة بيت، وبما ان توماس بيلهام، قاوم مسبقا بيت، في قانون **"امر المثول"**، فقد رفض تحديه على قانون تنظيم المليشيا، وامتنع عن تنظيم معارضة ضد انشاء ميليشيا أسكتلندية.

استمر نفور توماس، من الميليشيا طوال سنواته المتبقية، لما سببته له من مشاكل على المستويين المحلي والوطني، بصفته لورد ملازم نوتنجهامشير، وميدلسكس، وساسيكس، اذ تحمل توماس بيلهام، المسؤولية الرئيسية عن توفير القيادة المناسبة في إدارة الميليشيات في جميع المناطق الثلاث (Western,١٩٦٥,P١٥٢)، بسبب كون المقاطعات الثلاث لم تقدم التزامها بما تطلب منها القانون، ففي نوتنجهامشير، استطاع اصدقاؤه حث أربعة رجال فقط، أحدهم من المحافظين للتطوع في اللجان، اما لجنة ميدلسكس، فقد كان الإقبال غير مشجع، اما في مقاطعة ساسيكس، فقد تطوع روسك فولر، وجورج ميدلي، فقط من بين قادة المقاطعة، مما دفع توماس بيلهام، للطلب من تومي بيلهام ، وجون شيلي، لقبول الأفواج في محاولة يائسة لإصلاح أوجه القصور فيها، حاول توماس بيلهام، بعد ذلك زيادة القوات من خلال الانتساب، لكن ذلك أثبت أيضًا انه غير كاف (Western,١٩٦٥,P١٥٣).

إن كراهيته المعروفة للمليشيا لم تدفعه إلى التنصل من التزامه القانوني فقد كتب إلى جون وايت في نوتنجهامشير، قائلا: **"لا أهتم بالميليشيا أكثر مما تهتم بها انت، لكنني أهتم بقانون برلماني"** (Browning,١٩٧٥,P٢٦٥).

---

[١] اليعاقبة: اتباع الملك البريطاني المخلوع جيمس الثاني ظهروا بعد الثورة الجليلة في بريطانيا عام ١٦٨٨ كان هدفهم ارجاع الملك الكاثوليكي جيمس الثاني وورثته الى عرش بريطانيا واسكتلندا وايرلندا تمردوا على الحكومة البريطانية في مراحل عدة بين١٦٨٨-١٧٤٨ كان اليعاقبة يعدون رفض البرلمان في انتقال العرش البريطاني والاسكتلندي الى الملك جيمس الثاني غير قانوني استمر انصار الملك بمطالبتهم بالعرش في عدة مرات منها عام ١٧١٥ وعام ١٧٤٣ -١٧٤٦. للمزيد ينظر: (زينل، زهرة زين العابدين، ٢٠١٧،ص ٩٧).

وفي الجانب الاقتصادي أصدر توماس بيلهام، تعديلات للنظام الضريبي [١] لتعويض العجز المالي نتيجة لارتفاع تكاليف حرب السنوات السبعة، الباهظة التي يذهب ٧٥-٨٥٪ من النفقات السنوية لتمويل قدرات دعم العسكري (Way,٢٠٠٧,P٣).

في عام ١٧٥٧ فرضت حكومة توماس بيلهام، زيادة في الضرائب على النبيذ والعمالة والصحف، وكانت زيادة ضريبة النبيذ (Nye,٢٠٠٧,P٥٩) على المباع بالتجزئة بمعدل ٢ بنس، لكل خمس لترات، اما الزيادة في ضريبة العمالة فهي بمقدار بنس واحد إضافية لتكون ٦ بنس لكل ١٠ جنيه، اما ضرائب الصحف فهي نصف بنس على جميع الصحف مع زيادة على كل اعلان تجاري ١.٥ بنس(Dowell,١٨٨٨,P١٣٥) .

فرضت ضريبة جديدة عام ١٧٥٨ على الدخل وهي الرسوم على المكاتب الوزارية بنسبة عشرة بالمئة باستثناء مكاتب الأمير لات والعسكرية، كما شملت الزيادة القضاة لكن بعد عام عوضت الحكومة القضاة بزيادة غير مشمولة بالاستقطاع بعد التصويت عليه بمجلس العموم (Dowell,١٨٨٨,P١٣٦)، وحث توماس بيلهام، التجار الذين انتفعوا من الحرب على تقاسم النفقات التي سببتها حيث فرضت الخزانة الضريبة على جميع المحلات التجارية دون الإشارة الى حجم الاعمال الجارية، جرى الاعتراض على التعديل لأنه سحق العديد من التجار، وخلف جيشا من الاحتكارين الذين بأماكنهم دفع الضريبة، وفرض ضعفها على المستهلك وبالنهاية تم

[١] في القرن الثامن عشر، كان هيكل الضرائب مختلفًا تمامًا اذ يتم دفع الضرائب المباشرة فقط من قبل مالكي الأراضي أو الممتلكات وفقًا لحجم أراضيهم، ويتم دفع ضريبة الأرض من قبل القطاعات الأكثر ازدهارًا في المجتمع ، من الدوق الأكثر ثراءً و أصحاب المباني التجارية مثل التجار وأصحاب المتاجر وأصحاب الفنادق، ويتم تحديد معدل الضريبة من قبل البرلمان كل عام في "قانون ضريبة الأراضي" وكان عادة ما بين ٢ و ٤ بنس في الجنيه ، بناءً على قيمة الأرض أو الممتلكات لكل فرد وكانت السمة غير العادية للضريبة هي أنها لم تكن تدار من قبل المسؤولين الحكوميين ، ولكن من قبل "مفوضين" محليين غير مأجورين ، من طبقة النبلاء تم ترشيحهم من قبل البرلمان وأدرجت أسماؤهم في قوانين ضريبة الأراضي السنوية وعادة ما كان أولئك الذين يجمعون الضرائب رجالًا محليين ذوي إمكانيات متواضعة ، مثل المزارعين أو التجار والضريبة غير مباشرة كانت الأكثر شيوعًا التي دفعها معظم الناس في القرن الثامن عشر هي رسوم المكوس، فرض البرلمان تلك على السلع الأساسية الضروريات المنزلية مثل الملح والشموع والجلود والبيرة والصابون والنشا، وكانت الواجبات المفروضة على النبيذ والحرير والخيوط الذهبية والفضية واللوحات الفضية والخيول والمدربين والقبعات تستهدف المستهلكين الأكثر ثراءً، رفع البرلمان الواجبات أو خفضها ، واضافة بنود جديدة أو إسقاط أخرى ، حسب الحاجة ، لم يكن المستهلكون على دراية بتلك المفروضات لأن التجار هم الذين دفعوا بالفعل، وكانت هناك ضرائب مقررة ، وأشهرها ضريبة النافذة حيث فرض البرلمان ذلك لأول مرة في عام ١٦٩٧ لدعم حرب ويليام الثالث، مع فرنسا، كما دفع أصحاب المنازل بنسين على العقارات التي تحتوي عشرة نوافذ ، وأربعة بنسات مقابل ما بين ١٠ و ٢٠ نافذة. ومنذ عام ١٧٧٨، تم جعل السعر متغيرًا اعتمادًا على قيمة العقار. للمزيد ينظر:

Taxes the ١٨th century way, UK Parliament, https://www.parliament.uk/about/living-heritage/transformingsociety/private-lives/taxation/overview/taxes١٨thcentury.

التراجع عن التعديل، واقترح توماس بيلهام، فرض زيادة الضريبة على السكر، الذي قوبل باعتراض من بيدفورد، لأن ثروته تكمن في تجارة السكر التي امتلك العديد من مزارعها في جامايكا ، وتراجع عن التعديل وحولت الضريبة المقترحة الى البضائع الجافة بشكل عام بدلا عن السكر بواقع ١-٥ بنس على التبغ، والكتان، والبقالة الأخرى، باستثناء الزبيب وسلع الهند الشرقية باستثناء القهوة، كما فرضت ضريبة على الحرير والبراندي والمشروبات الروحية **(الحسيناوي،٢٠٢٠، ص٧٥)** وبذلك حققت ضريبة عام ١٧٥٩ زيادة بنسبة ٢٥ بالمئة من الضرائب المفروضة خلال حرب الوراثة النمساوية والبالغة ٥٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني[1].

قررت حكومة توماس بيلهام، عام١٧٦٠ زيادة على ضريبة البيرة **(Nye,٢٠٠٧,P٧١)** بمعدل جنيه واحد على كل برميل والتي حققت إيرادات عالية، وفي العام التالي فرضت زيادة اخرى على ضريبة النافذة، بنسان للمنزل ذو عشرة نوافذ لتصبح ست بنسات، واربع بنسات للمنزل الذي يحوي من ١٠-٢٠ نافذة لتصبح عشر بنسات ونتيجة لذلك أغلقت العديد من المنازل نوافذها **(Ward,١٩٥٢,P٥٣٣)**.

أجرى توماس بيلهام، تدقيق في عقود تجهيز الدعم اللوجستي للجيش، كما نبه ويليام بيت بفرص المخالفات المالية وعمليات الفساد التي تحدث فيها محذرا **"من أن يفرض عليه الوكلاء والمقاولون والمحوّلون" (Taylor and Pringle,١٨٣٨,P٢٣٨)** .

وكانت الحكومة تتعاقد مع المقاولين لتزويد الجيش في الخارج بالطعام والخشب والأعلاف وغيرها من الإمدادات اللازمة لأدامه الجيش، كما تعاقدت مع المحولين لإعطاء الجنود أجورهم، حيث مررت مبالغ نقدية كبيرة، من خلال أيدي المتعاقدين والمحولين التي شابها الفساد **(Savory,١٩٦٦,P٣٠٣)**.

كان الثقل الأكبر يقع على كاهل الخزانة التي كان عليها خلال الحرب توفير التخصيصات ودفع الأموال للرجال، الذين يقدمون خدمات القتال ووضع الخطط لتوريد الحملات قبل عدة أشهر من الموعد المقرر لبدء الحملة، وعادة ما تقع المهمة على توماس بيلهام وويست، على

---

[1] حملت زيادة الضرائب على المشروبات الروحية أوجه اجتماعية غير الفائدة المالية فقد جاءت من باب فرض القيود بسبب الافراط في تناول الكحول والذي تسبب في ارتفاع نسبة الجريمة فأصدر قانوناً خاص ببيع المشروبات الكحولية من خلال تحديد بيعها. للمزيد ينظر: (Dowell,١٨٨٨,P١١٧)

إبرام الاتفاقيات مع المقاولين والمحولين، الذين يقومون بتحويل المبالغ المخصصة للقوات خارج بريطانيا (Savory,١٩٦٦,P٣٠٤).

بعد التوسع في عمليات الجيش البريطاني وزيادة عدد وحداته نتيجة انضمام قوات التحالف اليه من هانوفر وبورك بورغ، وساكس جوتا، ومرتزقة هيس–كاسل، المنتشرة في مناطق بعيدة عن بريطانيا، تطلب وجود جهاز اداري فتم عام ١٧٥٨ استحداث هيئة المفوضين ترأسها العقيد روبرت بويد والذي كانت مهمته، تنظيم وفحص الامدادات وكان يقع على عاتق المفوضية مسؤولية اي تقصير في التجهيز (Dickson,١٩٦٧,P٣٨٨).

واجهت توماس بيلهام، مشكلة في القسم الأوربي وهو ندرة الموظفين المدربين لمواصلة للعمل الميداني اذ كان عدد الموظفين ذوي الخبرة في المعرفة التجارية والنظام العسكري قليل، وعادة ما كان اولئك الموظفين من قدامى المحاربين في حرب الوراثة النمساوية، الذين كانوا بحاجة الى اتقان اللغة الألمانية للتفاوض مع سكان الريف و توفير الامداد قرب الجيش البريطاني المتجول لذلك تطلب من الحكومة توظيف عدد من الموظفين الأجانب و معظمهم من البروسين(Wilson,١٩٤١,P٩٧)، **"الذين لا يتوقع منهم مشاركة قلق رجل إنكليزي بشأن التكاليف المتزايدة للحرب"** (Wilson,١٩٤١,P٩٨).

وبسبب التعزيزات البريطانية، التي بدأت تدفقها إلى جيش الامير فرديناند في نيسان ١٧٥٨، وتميزت الفترة من منتصف عام ١٧٥٨ إلى أواخر عام ١٧٥٩ بزيادة حادة في تكاليف عمل المفوضية، فكان على توماس بيلهام، العمل على اصلاح وضعها عن طريق استبدال رئيس المفوضية روبرت بويد بأبراهام هيوم، لكن الأخير رفض المنصب مرشحا بديلا عنه توماس أوربي هانتر، عضو البرلمان وأحد اللوردات في الأميرالية، كان هانتر أحد أتباع بيت لأكثر من عقد (Simms,٢٠١٠,P٤٠) ، ومع ذلك كانت له علاقات مع هنري بيلهام، شقيق توماس بيلهام، ولديه ست سنوات من الخدمة كنائب مدير دفع رواتب الجيش في الفلاندرز خلال الوراثة النمساوية أعطته التجربة التي سعى إليها توماس بيلهام(Simms,٢٠١٠,P٤١) .

أصرت وزارة الخزانة على أن يحضر ريتشارد أوزوالد، أحد كبار المتعاقدين معها الى المعسكرات شخصيًا بدلاً من محاولة توجيه إجراءات التوريد من لندن أجرت وزارة الخزانة في

عام ١٧٦١ تحقيق شامل، بعمليات الاحتيال، وقد أدت تلك الاجراءات التي تبناها توماس بيلهام، إلى إنشاء مفتشية لمتابعة عمل المفوضية (Sir, R. S., & Savory,١٩٦٦,P٣٠٥).

الخاتمة

١. استغل توماس بيلهام، منصبه السياسي في توزيع المناصب الحكومية والكنسية على أساس معرفه ومقربيه.
٢. ساند توماس بيلهام تشريع قانون تنظيم المليشيات على الرغم من كره الشديد لهذا القانون ووقف بالضد من انشاء مليشيات سكوتلاند لأنه رأى فيها خطوة لتسليح اليعاقبة.
٣. أصدر توماس بيلهام، بالجانب الاقتصادي تعديلات للنظام الضريبي لتعويض العجز المالي نتيجة لارتفاع تكاليف حرب السنوات السبعة، الباهظة نجح من خلالها في توفير الأموال اللازمة لآدامه زخم المعركة.
٤. كما اصدر العديد من التعديلات لمكافحة الفساد في عقود التجهيز للقوات العسكرية البريطانية ومنها انشاء مفوضية لتعامل مع المجهزين وانشئ مفتشية لمراقبة عمل تللك المفوضية.